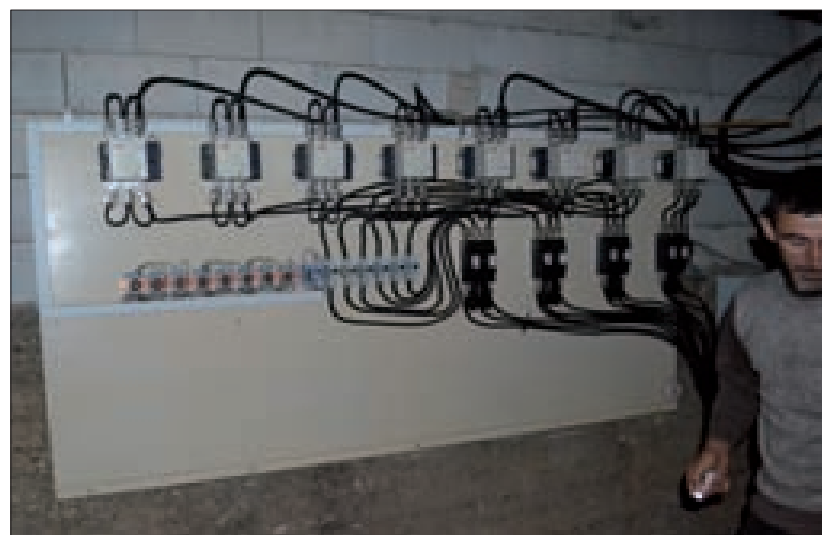


بكيف تطالب وزارة الداخلية بدعم العمل البلدي والإفراج عن المستحقات البلدية من المتأخرات



تابلو توزيع التغذية بالتيار الكهربائي

أحمد موسى

طالب رئيس بلدية بكيف فاضل الحكومة، ووزارة الداخلية والبلديات، والمسؤولين كافة، بدعم العمل البلدي، وعدم حجز أموال البلديات لتقوم بعملها، مشيراً إلى «الإفراج عن المستحقات البلدية من المتأخرات، وعائدات الصندوق البلدي المستقل، والهاتف الخليوي».

وفي حديث إلى «البناء»، أشار فياض إلى أنّ «مجلسها البلدي متماسك بهدف إنماء البلدة ورفعها»، لافتاً إلى أنّ «البلدية انطلقت بإمكانيات مادية قليلة، وإرادة كبيرة لرفع الحرامن عن البلدة». وأضاف: «قامت البلدية بتوسعة العديد من طرقات البلدة الداخلية، وعملت على تعبيد بعضها، فضلاً عن جدران الدعم والتجميل، إضافة إلى زرع الأشجار على جنبات الطرقات كحفاظ على البيئة، ووفقاً لإمكانيات البلدية المتوسطة». وتابع: «ورثت البلدية تراكمات ومديونية مالية من البلدية السابقة، بفعل الأشغال التي نفذتها ولم تدفع المستحقات المالية، التي بلغت نحو 45 مليون ليرة لبنانية».

وأشار فياض إلى أنّ «بكيف تعاني تقنياً قاسياً كباقي القرى المجاورة في قضاء راشيا، وكانت أولوية البلدية إيجاد الحل، فكانت أنّ عملت، وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، على شراء مولد كهرباء لتغذية البلدة بالتيار الكهربائي في ساعات التقنين، كخدمة لأهل البلدة وأبنائها وملايها، بعد أن تمّ شراء خطوط التغذية (11 مليون ليرة) مقدمة من النائب طلال إرسلا، واتحاد بلديات جبل الشيخ بمبلغ 27 مليون ليرة». وأضاف: «لم ننس كبلدية جبل الشباب والثقافة، فعملنا على إعادة ترميم وتأهل «نادي بكيف الثقافي الخيري» بكلفة 33 مليون ليرة على نفقة البلدية، من أجل تنشيط الثقافة والترفيه والترفيه». أما على صعيد الرياضة وتنشيطها، فأشار إلى أنّ «البلدية عملت على إعادة ترميم ملعب رياضي موقت وتأهيله، وعلى نصب تذكاري لشهداء القوى المسلحة اللبنانية، عبارة عن منحوتة صخرية للفنان اللبناني وائل عاصي، تمثل رمز القوة، والتضحية، والغدا». ولم ننس الواقع الصحي للبلدة، فاستحدثنا بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، عبادة لطلب الإنسان لتخفيف المعاناة والمساقاة عن أبناء البلدة».

وتابع: «أما التعليم، فكانت حصته الكبرى في دعمنا كمجلس بلدي، إذ عملنا بالتعاون والتشويق مع مجلس الإنماء والإعمار (CDR)، على إنشاء مبنى جديد لمتوسطة

بكيها الرسمية بتمويل من صندوق التنمية الكويتي». وعن الأعمال المستقبلية، لفت فياض إلى أنّ «البلدة لا تزال في حاجة إلى الكثير من المشاريع، لا سيما جدران دعم للطرق الداخلية ضمن خطة السلامة العامة، واقنية لتصريف مياه الأمطار، وإنشاء مكتبة عامة، واستحداث شبكة للصرف الصحي بعد دراسة عامة وشاملة أعدما مهندسون، وقدمتها البلدية إلى وزارة الطاقة بالتنسيق مع مجلس الإنماء والإعمار (CDR)، متضمنة الدراسة محطة تكرير مشتركة مع الجوار، لا تزال تنتظر الإفراج عنها ومباشرة التنفيذ في الأراج». وأضاف: «وكون البلدة تعتبر منطقة جبلية، فإنها في حاجة إلى سيارة إسعاف مجهزة لنقل الحالات الطارئة والمرضى إلى المستوصفات القريبة ومستشفيات المنطقة»، إضافة إلى «استحداث محطة كهرباء خاصة لتشغيل البئر افرتوازي للبلدة، وتشجير الطرقات العامة والداخلية، وترميم الحدائق العامة». ولفت إلى أنّ «أنا نقدمنا كبلدية بطلي إلى قيادة الجيش اللبناني بوضع جرافة بنصرف البلدية خدمة لأبناء البلدة واستخدامها في شق الطرقات الزراعية ومشاهدة المزارعين».

فيّاض: البلدة لا تزال في حاجة الى الكثير من المشاريع، لا سيما جدران دعم للطرق الداخلية ضمن خطة السلامة العامة

وأشار عضو بلدية بكيف حسن حجاز من جهته، إلى أنّ «بكيف تعاني من مشكلة أساسية وهي تأمين المياه، على رغم حفر العديد من الآبار لهذه الغاية»، ومؤخراً تم حفر بئر في خراج البلدة يحتوي على كمية مياه تكفي للبلدة». ولفت إلى أنّ «المشكلة تكمن في كيفية تأمين التكاليف اللازمة لجز المياه من البئر حتى الخزان الرئيسي، والتي تفوق إمكانيات البلدية، وفي إطار عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آرت - غولد، الممول من دولة إيطاليا، تم شق طريق

أصحاب مولدات زحلة يخضعون لتسعيرة «الطاقة» نكد: كهرباء زحلة ستؤمّن التيار بسعر 150 ليرة للكيلوات

مكاملة في المنطقة، سيحدث استثمارات جديدة إلى البقاع وستنشأ معامل جديدة تؤمن فرص عمل للبقاعيين، وبالتالي ستكون منطقة زحلة أول منطقة في لبنان تحصل على تيار كهربائي 24/24 ساعة من دون أن تكلف الدولة فلساً واحداً، وهذا المشروع يأتي من ضمن الإمتياز الممنوح لشركة كهرباء زحلة بتوليد الطاقة الكهربائية وموافق عليه من قبل وزارة الطاقة، والمجلس النيابي كان قد أصدر قانوناً منذ فترة غير بعيدة يسمح بالإنتاج».

وشرح نكد أنّ التعرف الجديدة «ستخفي تعرفئة كهرباء لبنان المعتمدة حالياً يضاف إليها الاستهلاك من الطاقة المولدة من كهرباء زحلة بكملة 150 ليرة للكيلوات الواحد ومن دون أية قيمة تصاعدية، أي مهما بلغت الكمية المستهلكة سيبقى سعر الكيلوات 150 ليرة. لا ضرورة لتكسيب عداوات الناشرين المشترك نسبة تتراوح بين 30 و70 في المئة على مجموع قيمة الأويراج)، وعلى هذا الأساس سوفير المشترك نسبة تتراوح بين 30 و70 في المئة على مجموع قيمة الأويراج التي يدفعها اليوم للشركة والمولد معاً، مع العلم أنّ المصانع والمؤسسات الكبيرة ستستفيد من أسعار خاصة تشجيعية للطاقة الكهربائية المولدة». ودعا إلى «تطبيق اللامركزية الكهربائية بحيث تقوم شركات خاصة بتوليد الكهرباء في مناطق بإشراف الدولة اللبنانية»، ونصح الدولة اللبنانية «بعد استثمار ليرة إضافية في قطاع الكهرباء، فإلقاط كلف الدولة منذ فترة غير بعيدة مبلغ 10 مليارات دولار أميركي ولم يعط المنتج المرحوة».

عقد أصحاب مولدات الكهرباء في زحلة والبقاع، لقاء تشاورياً في مدينة زحلة، أعقبه مؤتمر صحفي، تحدث خلاله باسم المجتمعين طوني مينا، وأعلن «أننا تحت سقف القانون، حينما تقرّر الدولة بيع الكهرباء بالسعر الذي تحدّد».

وأضاف مينا: «إيماننا بحرية الديموقراطي، حيث الجميع يترععون تحت سقف القانون، طالعتنا شكوى صادرة تحت اسم «رئيس جمعية تجار زحلة»، تحمل تعابير والفاظا في سطورها، واتهامات مباشرة بحق أصحاب المولدات زاعمين أنهم يخالفون تسعيرة وزارة الطاقة».

وتابع: «لذلك استدعينا من قبل رئيس مصلحة الاقتصاد في زحلة، حيث لايقينا تحريباً واسعاً لقانوننا واقتراحاتنا ومشاريعنا الإنمائية والحديثة جداً لتأمين الكهرباء، وتغطية التقنين لاهالي زحلة والبقاع 24/24 وأخبار رئيس المصلحة بتلبية حاجات الناس، وحتى تأمين الكهرباء مجاناً للكثير من البقاعيين والعائلات المستورة من دون ذكر الأسماء».

ولفت إلى «أننا تحت سقف القانون حينما تقرّر الدولة بيع الكهرباء بالسعر الذي تحدّد، ونخضع لهذه التسعيرة حتى إذا أنتجت 24/24، لافتاً إلى أنّ «كبابوس شركة كهرباء زحلة بات عبئاً ليس على المولدات فقط، لا بل على شريحة كبيرة من المجتمع البقاعي الذي يشن من زيادتها رسوم اشتراك وتأهيل».

وأشار إلى أنّ «سعر الكيلوات الذي يصدر عن شركة كهرباء لبنان والاشتراك المولدات الخاصة». وأضاف: «هذا المشروع هو بقدرة 60 ميغاواط، يؤمّن فرص عمل لحوالي 50 عائلة لبنانية، وهو مشروع صديق للبيئة يوفر التلوث الناتج من 200 مولد كهربائي خاص، وهو بالتالي سيؤمن 39.4 في المئة

بالإنتاج 24/24 كم سيصبح سعر الكيلوات الواحد»، لافتاً إلى أنّ «شركة كهرباء زحلة تجمع 250 موظفاً، لكن المولدات تجمع أكثر من 5000 مواطن بقاعي. وهذا بمثابة إخبار للنياية العامة».

نكد من جهته، أكد رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء زحلة أسعد نكد، في حديث له، الوكالة الوطنية للإعلام، أنّ التيار الكهربائي «سيتمّان في نطاق استثمار الشركة في مهلة أقصاها منتصف كانون الثاني 2015»، لافتاً إلى أنّ «شركة كهرباء زحلة مصمّمة على إعطاء مشتركها 53000.00، طاقة كهربائية 24/24، لأنّ هذا الأمر هو حق طبيعي للمشاركين، وعلى الشركة تأمين الحقوق لأصحابها».

ورداً على سؤال حول الناشرين السوريين، لفت إلى أنّ «كل مخيمات الناشرين مشتركة قانونياً، ويسدون المبالغ المتوجبة عليهم». وسأل عن «توقيت وأهداف الحملات التي شنت مؤخراً عليه شخصياً وعلى المشروع بخاصة، وأنه كان أعلن منذ عام 2004 نية الشركة بتأمين الكهرباء»، مؤكداً أنّ المشروع إنمائي وأنّ «الهدف الأساسي هو تأمين تيار منظم وفولتاج صحيح، وتأمين تعرفئة أقل بنسبة 40 في المئة على ما يدفعه المواطن اليوم بين كهرباء لبنان والاشتراك المولدات الخاصة».

وأضاف: «هذا المشروع هو بقدرة 60 ميغاواط، يؤمّن فرص عمل لحوالي 50 عائلة لبنانية، وهو مشروع صديق للبيئة يوفر التلوث الناتج من 200 مولد كهربائي خاص، وهو بالتالي سيؤمن 39.4 في المئة

الدين العام يصل إلى 65.97 مليار دولار

الداخلي بنسبة 0.59 في المئة على صعيد شهري وبنسبة 11.12 في المئة على صعيد سنوي، ليصل إلى 39.98 مليار دولار مع نهاية الشهر التاسع من العام 2014.

من جهة أخرى، تراجع الدين الخارجي بنسبة 0.46 في المئة على شهريا، وبنسبة 1.59 في المئة على صعيد سنوي إلى 25.99 مليار دولار.

أما على الصعيد السنوي، فزاد الدين العامّ الإجمالي 3.58 مليار دولار، مقارنة بالمستوى الذي كان عليه في نهاية شهر أيلول من عام 2013، والذي بلغ حينها 62.39 مليار دولار، وارتفعت حصة الدين الداخلي إلى 60.60 في المئة من إجمالي الدين العام، في حين تراجعت حصة الدين الخارجي إلى 39.4 في المئة.

وفي التفاصيل، زاد صافي الدين أظهرت إحصاءات جمعية المصارف في لبنان ووزارة المال ارتفاعاً في إجمالي الدين العام بـ 114.76 مليون دولار، من 65.86 مليار دولار في شهر آب، إلى 65.97 مليار دولار خلال شهر أيلول من عام 2014.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أنّ حصة القطاع المصرفي من الدين العام الإجمالي، وصلت إلى 65.91 في المئة في نهاية شهر أيلول 2014.

منظمة التجارة العالمية تواجه أخطر أزمة في تاريخها



المنظمة مشلولة بسبب تعطل الهند

التوقيع على البروتوكول الذي تم التوصل إليه في بالي، وهي مرحلة ضرورية لبدء فترة المصادقة عليه من قبل الدول الأعضاء».

وأشار المدير العام لمنظمة التجارة العالمية روبرتو أزيغويدو إلى أنّ «المنظمة مشلولة بسبب تعطل الهند اتفاقاً تم التوصل إليه في بالي نهاية 2013»، محذراً من «أن المنظمة تواجه أخطر أزمة منذ تاسيسها».

وعبر أزيغويدو الذي يتولى رئاسة منظمة التجارة العالمية منذ أيلول العام الماضي، عن أسفه لهذا الوضع، لافتاً إلى أنّ «المفاوضات المتعددة الأطراف داخل المنظمة مشلولة عملياً بسبب هذا المازق».

وكان أعضاء المنظمة الـ160 اتفقوا في كانون الأول الماضي بما فيه الهند في إنдонيسيا، على نص يهدف إلى تعديل وتبسيط قواعد التجارة الدولية، وفي شكل خاص في ما يتعلق بالإجراءات الجمركية، ولكن تم تعليق الاتفاق بتاريخ 31 تموز الماضي عندما رفضت الهند

تعزيزين على القانونين، والذين يعينون في البلاد خراباً ويحولون دون قدوم المستثمرين ورجال المال والأعمال في لبنان». وتابع: «إنّ الخوة أحياناً في لبنان»، وتابع: «إنّ الوفاق على الأطلال والبكاء وصيرير الأسمان، أمور لم تعد تنفع وياتت كلها للذكرى والعبرة، فهل تعتبر وتقدم على إصلاح انفسنا بانفسنا، بدل التسليم للواقع القائم الذي من شأنه أن يؤدي بنا إلى الخراب الكامل والدمار الاقتصادي».

ورأى طيارة أنّ «عملية الإصلاح والسنهوض تستوجب خطة إنقاذاً استراتيجية متكاملة أمنياً واقتصادياً، تبدأ الآن».

وتعزيز الاستقرار في البلاد عبر استكمال الخطة الأمنية لتشمل كامل التراب اللبناني، بحيث لا يعود هناك مناطق عصية على المؤسسات الأمنية ويؤثر ومربعات أمنية تشكل ملجأً ومخبأ للملطوبين، والخاطفين،

تعزيزين على القانونين، والذين يعينون في البلاد خراباً ويحولون دون قدوم المستثمرين ورجال المال والأعمال في لبنان». وتابع: «إنّ الخوة أحياناً في لبنان»، وتابع: «إنّ الوفاق على الأطلال والبكاء وصيرير الأسمان، أمور لم تعد تنفع وياتت كلها للذكرى والعبرة، فهل تعتبر وتقدم على إصلاح انفسنا بانفسنا، بدل التسليم للواقع القائم الذي من شأنه أن يؤدي بنا إلى الخراب الكامل والدمار الاقتصادي».

ورأى طيارة أنّ «عملية الإصلاح والسنهوض تستوجب خطة إنقاذاً استراتيجية متكاملة أمنياً واقتصادياً، تبدأ الآن».

وتعزيز الاستقرار في البلاد عبر استكمال الخطة الأمنية لتشمل كامل التراب اللبناني، بحيث لا يعود هناك مناطق عصية على المؤسسات الأمنية ويؤثر ومربعات أمنية تشكل ملجأً ومخبأ للملطوبين، والخاطفين،

طيارة يأسف لتراجع تصنيف لبنان في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

أسف رئيس تجمع «يو.تي.سي» العالمي للمحاسبين القانونيين، اسامة طيارة لتصنيف البنك الدولي ومؤسسة التمويل العالمية لبنان بين المراتم الأخيرة في ما يخص سهولة ممارسة الأعمال. ولتراجعته تقنين في عام 2015 عن العام الجاري 2014. وأضاف: «المؤسف المؤلم حلول لبنان أيضاً في المرتبة التاسعة على لائحة تصنيف الدول العربية، وهو مؤشر للدرك الذي انزلنا إليه إدارياً، وتنظيمياً، واقتصادياً، وبدنا ندفع ثمنه تصاعدياً اليوم نتيجة هروب رؤوس المال، ورجال الأعمال من البلد وعزوف المستثمرين عن أجانب، وعرب، وحتى لبنانيين عن الاستثمار فيه، والتوجه إلى الدول القريبة والبعيدة لتوظيف أموالهم حيث يجدون التحفيز جالياً وإغراءات ضريبية، وتسهيلات إدارية في مقابل

تعزيزين على القانونين، والذين يعينون في البلاد خراباً ويحولون دون قدوم المستثمرين ورجال المال والأعمال في لبنان». وتابع: «إنّ الخوة أحياناً في لبنان»، وتابع: «إنّ الوفاق على الأطلال والبكاء وصيرير الأسمان، أمور لم تعد تنفع وياتت كلها للذكرى والعبرة، فهل تعتبر وتقدم على إصلاح انفسنا بانفسنا، بدل التسليم للواقع القائم الذي من شأنه أن يؤدي بنا إلى الخراب الكامل والدمار الاقتصادي».

مؤشّر أسعار السلع الاستهلاكية يرتفع 1.24 في المئة

وفقاً لإحصاءات جمعية المصارف في لبنان، سجّل مؤشّر أسعار السلع الاستهلاكية ارتفاعاً سنوياً بلغت نسبته 1.24 في المئة في شهر أيلول من عام 2014، مقارنة مع زيادة بلغت 0.81 في المئة في شهر آب، وتطور بنسبة 1.54 في المئة في شهر تموز.

وفي التفاصيل، ارتفع مؤشّر أسعار السلع الاستهلاكية إلى 152.09 نقطة خلال شهر أيلول 2014، مقابل 150.22 نقطة خلال الشهر نفسه من العام السابق. كذلك تظهر الإحصاءات زيادة شهرية بنسبة 1.40 في المئة في معيار تضخم الأسعار خلال شهر أيلول من عام 2014.

موسكو وبكين توقعان مذكرة توريد الغاز عبر «المسار الغربي»

وقّعت روسيا والصين أمس، مذكرة تفاهم حول توريد الغاز الروسي إلى الصين عبر «المسار الغربي»، إضافة إلى 17 وثيقة أخرى. وتم توقيع المذكرة بين شركة الغاز الروسية «غازبروم» والمؤسسة الوطنية الصينية للغاز «CNPC»، في حضور الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الصيني شي جين بينغ.

وأشار رئيس شركة «غازبروم» الروسية للطاقة الكسي ميللر إلى أنّه «بموجب هذه المذكرة ستصبح الصين أكبر مستورد للغاز الروسي في العالم».

ويهدف مشروع «المسار الغربي» إلى توريد الغاز الروسي من سيبيريا الغربية إلى الصين مباشرة، ومن المقرر أن يبدأ عمله في نهاية عام 2019. وكانت موسكو وبكين قد وقعتا في شهر أيار الماضي، عقداً طويل الأمد لتوريد الصين بالغاز الطبيعي الروسي عبر «المسار الشرقي» لمدة 30 عاماً بمقدار 38 مليار متر مكعب سنوياً، تصل قيمته إلى 400 مليار دولار، والذي يضمن لأكثر دولة مستهلكة للطاقة في العالم مصراً جديداً مهما للوقود النظيف.

كما تم توقيع مذكرة تفاهم أخرى بين البلدين، تساهم الصين بموجبها مع روسيا بنسبة 10 في المئة في مشروع تطوير حقل النفط والغاز «فانكور»، في شرق سيبيريا. وتقدر احتياطات حقل «فانكور» بنحو 550 مليون طن من النفط الخام، بما يزيد على 100 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

وقال الناطق الرسمي باسم الرئيس الروسي دميتري بيسكوف أنّ الرئيسين الروسي والصيني ناقشا إمكانية إجراء الحسابات التجارية بين البلدين باليونان مباشرة.

ITALY IN THE CITY SAL		الميزانية العمومية الموقوفة في :	
الموجودات	31/12/2012	31/12/2013	القيمة الصافية ليرة لبنانية
إجمالي الأصول الثابتة للبلدية	423,524,509	395,917,162	
إجمالي الأصول الثابتة البلدية	11,833,468	11,833,468	
التأمين وصيد المنبع	30,015,132	12,068,049	
إجمالي نم الأضرار التبرئة	306,057,281	418,344,781	
إجمالي المصروفات للبلدية	86,093,309	62,262,601	
المجموع العام	857,523,699	900,424,061	
المطلوبات	31/12/2012	31/12/2013	القيمة الصافية ليرة لبنانية
رأس المال	30,000,000	30,000,000	
تتابع سابقة مسجولة	(460,747,568)	(652,048,094)	
القيمة الصافية ليرة لبنانية	(191,900,527)	(51,521,857)	
حسابات الشركاء الدائنة	108,210,715	99,076,134	
نم الاستثمار الدائنة	1,119,588,574	1,386,933,287	
مصروفات ومضام مالية	251,772,505	107,984,591	
المجموع العام	857,523,699	900,424,061	
أعضاء مجلس الإدارة			
رئيساً :	سميحر بويبيس		
عضواً :	طيارق بويبيس		
عضواً :	شركة بريم ليجر (القابضة) /ف.ج.ل		
عضواً :	البيسر بيطيرس بير		
مفوض المراقبة الأساسي :	ريبيسع البيسر مخبول		
مفوض المراقبة الإضافي :			

شركة دومت كس ش.م.ل.		الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 2013/12/31	
الموجودات	سنة 2013 ل.ل.	31/12/2012	31/12/2013
الوجودات الثابتة (بعد الاستهلاك)	608,700,000	500,000,000	8,122,000
الخضون	127,222,000	127,222,000	819,000
الموجودات المتداولة	697,892,000	627,222,000	29,379,000
التقد في الصندوق وردي البنوك	973,000,000	973,000,000	413,000
مجموع الموجودات	1,333,714,000	1,127,444,000	9,342,000
المطلوبات	سنة 2013 ل.ل.	31/12/2012	31/12/2013
رأس المال	500,000,000	500,000,000	500,000,000
الاحتياطي القانوني	127,222,000	127,222,000	127,222,000
فرقات اعادة تقييم الموجودات الثابتة	98,989,999	98,989,999	98,989,999
البنوك المتداولة	2,222,000	2,222,000	2,222,000
حسابات المساهمين الدائنة	222,222,222	222,222,222	222,222,222
احتياطي تعرض المصرف من الخدمة	222,222,222	222,222,222	222,222,222
الطوبونات المتداولة	222,222,222	222,222,222	222,222,222
مجموع المطلوبات	1,333,714,000	1,127,444,000	9,342,000
مجلس الإدارة			
الرئيس :	السيد مارك لورنس جورج صبيسي		
الأعضاء :	السيد جورج ادوار صبيسي		
	السيد أنطوان ادوار صبيسي		
مفوض المراقبة الأساسي :	صباهر وشركاء للتدقيق / JPA		

4KS SAL		الميزانية العمومية الموقوفة في :	
الموجودات	31/12/2012	31/12/2013	31/12/2013
القيمة الصافية ليرة لبنانية	1,180,831,603	1,347,174,444	153,995,250
إجمالي الأصول الثابتة للبلدية	142,579,000	101,967,713	125,868,760
إجمالي نم الأضرار التبرئة	882,297,844	962,231,317	56,418,023
إجمالي المصروفات للبلدية	63,713,154		
المجموع العام	2,371,379,314	2,645,687,794	
المطلوبات	31/12/2012	31/12/2013	31/12/2013
رأس المال	30,000,000	30,000,000	30,000,000
تتابع سابقة مسجولة	606,213,218	446,156,651	606,213,218
القيمة الصافية ليرة لبنانية	(160,056,570)	(36,991,859)	
حسابات الشركاء الدائنة	21,919,507	16,785,005	
نم الاستثمار الدائنة	1,217,781,740	1,510,888,359	
مصروفات ومضام مالية	655,521,419	679,049,438	
المجموع العام	2,371,379,314	2,645,687,794	
أعضاء مجلس الإدارة			
رئيساً :	سميحر بويبيس		
عضواً :	شركة بريم ليجر (القابضة) /ف.ج.ل		
عضواً :	البيسر بيطيرس بير		
مفوض المراقبة الأساسي :	ريبيسع البيسر مخبول		
مفوض المراقبة الإضافي :			